

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث  
رحمة للعالمين وعلى أهله وصحبه والتابعين أما بعد ففي البخاري سمعتان  
عباس يقول لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً نحو اليمن قال له إنك  
تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى  
فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في يومهم  
وليلتهم فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة في أموالهم تؤخذ من  
غنيهم فترد على فقيرهم فإذا أقروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس  
فعلى المتعلم تحصيل ما يصحح به إيمانه من معرفة معنى كلمة الإخلاص  
ليرجى له الخلاص ويبدل الجهد في الشهادتين معرفة وإقراراً لتقدم التوحيد  
في الحديث على سائر وظائف الشرع ثم يجتهد في تحصيل علم ما يصلح به  
فرض عينه هذا وقد أطبق العلماء في الاعتماد على المختصرات الحاوية للباب ( ١ )  
ما هو منتشر في أحاديث الأحكام ومن غريب الاتفاق في هذا توافق علماء  
السنة وشيوخ الوهابية على هذا المنوال وقال عبدالرحمن الأخصري في شأن  
ترتيب التعلم أول ما يجب على المكلف تصحيح إيمانه ثم معرفة ما يصلح به  
فرض عينه كأحكام الصلاة والطهارة والصيام وقال سيدي عمر بن علي  
الكنتي رضي الله عنهما: فقد علمت أن جل العلوم اليوم عيني وأن تعلمه  
وتعليمه أفضل القربات إذا حسنت النية وصلحت الطوية ولكنه كثير والعمر  
قصير فيتعين تقديم الأهم فالأهم والأهم تقديم عقائد التوحيد ثم معرفة الفروع  
الفقهية التي تعرف بها أحكام العبادات وحدودها قال تعالى ﴿وما خلقت الجن  
والإنس إلا ليعبدون﴾ والعبادة بدون معرفة

بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد فهذه ردود على كتابة بعض أقاربنا ومشايخنا المتعصبين للتقليد فنقول ما نصه  
(١) وقوله وقد أطبق العلماء إلى قوله في أحاديث الأحكام كلام غير صحيح ومن هم العلماء الذين أطبقوا على  
الاعتماد على المختصرات ولا خلاف أن التوحيد هو المقدم ولكن هل يطلب علمه في مختصرات الكتاب والسنة  
أوفي مختصرات العلماء ومعلوم أن التوحيد من جملة ما هو فرض عين وفرض العين مختلف في تعيينه وفي  
تعيين نوع العلم الذي يطلب تعلمه فيه على أكثر من عشرين قولاً فكيف يقال أطبق العلماء إلخ ومن العجائب  
استدلاله بالحديث على غير ماورد فيه فهل أهل القرون الثلاثة المفضلة الذين كان النبي صلى الله عليه وسلم  
في أولهم يطلبون علم التوحيد في مختصرات الكتاب والسنة أوفي مختصرات العلماء المحدثين بعدهم ومن  
العجائب قوله الحاوية إلخ فهل مختصرات بعض المالكية فقط هي الحاوية أو مختصرات جميع المذاهب الأربعة  
وغيرها هي الحاوية وإذا كان الأمر كذلك فأين الدليل الصريح من الكتاب أو السنة على تخصيص بعض  
مختصرات المالكية بالتعلم دون مختصرات تلك المذاهب وإذا كانت مختصرات تلك المذاهب هي الحاوية فأين  
الدليل الصريح من الكتاب أو السنة أو الإجماع على تقديم تعلمها على تعلم مختصرات الكتاب والسنة  
أو مختصرات العلماء التي تذكر الأدلة وكلام الأخصري المذكور ليس فيه دليل على أن الإنسان لا يصحح إيمانه  
إلا في مختصرات بعض العلماء الخالية عن الأدلة بل ظاهره أن الإنسان يصحح إيمانه بتعلم أي كتاب وتعلم  
مختصرات الكتاب والسنة أو مختصرات العلماء التي تذكر الأدلة أقرب إلى تصحيح الإيمان من مختصرات  
العلماء الخالية عن الأدلة وأيضاً فإن فهم مختصرات الكتاب والسنة أو مختصرات العلماء التي تذكر الأدلة  
أسهل على الجهال من فهم مختصرات العلماء الخالية عن الأدلة كما نص عليه ابن فودي والشعراني وغيرهما  
وستأتي الإحالة إلى محل الكلام على ذلك فقد قال الأخصري ولا يحل له أن يفعل فعلاً حتى يعلم حكم الله فيه وقال  
أيضاً ويقف عند أمره ونهيه وما قال حتى يعلم حكم العالم الخالي عن الدليل وما قال أيضاً ويقف عند أمر العالم

## أحكامها غذاء بلاغذاء

ويلتحق بذلك معرفة أحكام المعاملات إن كان متلبسا بها لأن بها تصحيح  
اللقمة ومن أكل الحرام عصي الله أحب أم كره ولقد صدق من قال :  
إذا ما اعتز ذو علم بعلم  
فكم ربح يفوح ولا كمسك  
وكم طير يطير ولا كباذ  
فإذا عرف ما يلزمه في خاصة نفسه من الفقه انتقل إلى معرفة آداب التصوف  
من أحكام التعبد بالاخلاص فيه والمراقبة وحسن التأدية وإمحاض العبودية لله  
تعالى من غير تصنع ولارياء ومعرفة أدوية علل النفس وعلاجاتها وتمييز  
الخواطر ووزنها بقسطاس الشريعة وقل أن يتيسر ذلك إلا على يد شيخ ناصح  
قطع الطريق وعرف مخاوفها وعرف مكاند النفس والهوى والشيطان ومكر  
الدنيا كما قال صاحب المرشد المعين :

يصحب شيخا عارف المسالك  
يذكره الله إذا رآه  
يقيهن في طريقه المهالك  
ويوصل العبد إلى مولاه  
فإذا حصل ذلك بارتياض نفسه وإماتة حسه ومراقبة ربه في حضرة قدسه انتقل  
إلى تحصيل الآلة الموصلة إلى إدراك معاني الكتاب والسنة على حقيقتها من  
نحو وتصريف ومعان وبيان وبديع دون تعمق فيها واشتغال بها عما هو أهم  
منها فإذا حصل منها على المطلوب وفاز بالبغية والمرغوب انتقل إلى علم  
الحديث ثم علم التفسير متوخيا في ذلك المنهج الوسط متوقيا مسالك من أفرط  
وفرط قالوا ومن لم يعمل على هذا التدرج وقدم مالم يس أهم على الأهم كان  
متبعا للهوى لالموجب العلم انتهى

القلاتي وسياقي الجواب عن قولهم حكم العالم هو نفس حكم الله وقوله ومن غريب الاتفاق إلى قوله المنوال  
كلام غير صحيح فهل علماء السنة يتفقون على تعلم بعض مختصرات المالكية أو لكل أهل مذهب مختصراتهم  
فهل جميع أهل المذاهب يطلبون أولا علم التوحيد أو غيره في مختصرات الكتاب والسنة أو في مختصرات  
العلماء ومن المعلوم أن أهل المذاهب يختلفون في ترتيب تلك العلوم وكثير منهم يقدمون تعلم ماتيسر من  
الكتاب ثم السنة ثم النحو ونحوه ثم الفقه كما ستأتي الإحالة إليه ومن العجائب تقسيم الكاتب للناس إلى أهل  
السنة وإلى الوهابية فإن أهل السنة هم كل من يتمسك بالكتاب والسنة وبما عليه أهل القرون الثلاثة المفضلة  
فإن كثيرا من الذين يجعلهم الكاتب من أهل السنة يمكن أن يكونوا من أهل البدعة ومعيار السنة ما ذكرناه  
ولا عبرة بالتسميات التي يدعيها كل أحد وقوله وقال سيدي عمر بن علي الكنتي إلى قوله في النظم خيره  
التوحيد فالفقه إلخ كلام غير صحيح لأنه لا دليل على هذا الترتيب من كتاب ولا من سنة ولا من إجماع انظر  
الرد على الترتيب المذكور وعلى جميع الكلام المتقدم من قوله وقد أطبق العلماء إلى قوله في النظم خيره  
التوحيد فالفقه في المجموع الذي جمعناه ص ١٠٧ و ١٠٨ و ١١٦ و ١٧٤ و ١٤٧ و ٢٢٣ و ٣٥٩ وسيد المختار  
المذكور له نظم آخر يرد فيه على المقلدين وهو يخالف هذا النظم تمام المخالفة انظر الطرانف ج ٢ ص ١٣٦  
وكذلك الشيخ باي له كلام آخر يرد فيه على المقلدين ويأمرهم فيه بدراسة الكتاب والسنة وأن ذلك هو الواجب  
عليهم وستأتي الإحالة إلى كتابه المذكور السنن المبين

ومن العلماء الذين أقرّوا ذلك وأضافوا مكملات فيه الشيخ باي رحمه الله تعالى ومن فوقه من أهله حيث يقول في كتابه السنن المبين: فغلى من رزقه الله فطنة وبصيرة أن يجتهد في تحصيل ما يصلح به فرض عينه من عقود وتوحيد واحكام عباداته ومعرفة عيوب نفسه وما يخلصه من المهالك المتعلقة بذلك وكل هذا تجب معرفته على كل أحد ثم ما يحوي به معالم الدين من أصول وفروع ومعرفة ذلك فرض على الكفاية وللعبد الصالح سيد المختار بن احمد جد الوالد في ترتيبها بحسب الفضل قوله :

اطلب العلم ولو بالصين إن	كنت ذا حظ تصب كل كمال
فهو مال لفقر مرملة	وهو للمثري أنيس وجمال
خيره التوحيد فالفقه فما	عصم الباطن من وصم الضلال
ثم معيار العلوم النحوذا	آلة القراءان في نفس المقال
والمعاني وأصول وحديث	برواة وأسانيد اتصال
ثم علم السر إن أهلية	فيك للفوز بغايات الرجال
غير أن الخذل فيها كامن	لمن انجاب إلى الحظ ومال
وإذا ما حزت منه طرفا	فاركب التقوى وراقب ذا الجلال
فهو سيف ذو انتضاء للعدا	وجواد ودواء وهو مال
انتهى	هذا ولتطموا أن

يوسف ابا عمر بن عبد البر القرطبي تكلم في ذم التقليد حتى قال وهذا كله غير العامة فإن العامة لابد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها لأنها لا تتبين موقع الحجة ولا تصل بعدم الفهم الى علم ذلك لأن العلم درجات لا سبيل منها الى أعلاها إلا بنيل أسفلها وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة والله اعلم

ولم تختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها وأنهم المرادون بقول الله عز وجل ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون﴾

وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا اشكلت عليه فكذلك من لاعلم له ولا بصير بمعنى ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه

وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا وذلك والله اعلم لجهلها بالمعاني التي منها يجوز التحليل والتحريم والقول في العلم انتهى ( ٢ ) وقال القرطبي عند قوله تعالى ﴿وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لاعقلون شيئا ولا يهتدون﴾

بعد كلام ما نصه تعلق قوم بهذه الآية في ذم التقليد لزم الله تعالى الكفار باتباعهم لأبائهم في الباطل واقتدائهم بهم في الكفر والمعصية وهذا في الباطل صحيح أما التقليد في الحق فأصل من أصول الدين وعصمة من عصم المسلمين يلجأ إليها الجاهل المقصر عن ترك النظر

واختلف العلماء في جوازه في مسائل الأصول على ما ياتي وإما جوازه في مسائل الفروع فصحيح انتهى ( ٣ )

وقال المفسر ضياء التأويل عند هذه الآية : وأما تقليد الأنبياء والمجتهدين في الأحكام فليس بتقليد بل اتباع لما أنزل الله ( ٤ )

وقال مؤلف جواهر التدوين في الذين يذمون العمل بالفروع : ولا بد من التنبيه على مسألة عمت بها البلوى وصارت ذريعة للجهل والهوى وهي ما فشا في

هذا العصر من كون أمثالي في الجهل والقصور أصبحوا يذمون العمل بالفروع ( ٥ )

(٢) وكلام ابن عبد البر المذكور لا يصح الاستدلال به للمقلدين انظر ما حمل عليه ومنا قشتنا لمن استدل به في مجموعنا الرسائل ص ٤٧ ويمكن أن تلحق ما قيل في كلام ابن عبد البر في آخر الردود (٣) وكلام القرطبي المذكور غير صحيح فإن التقليد سواء كان في الأصول أو في الفروع مختلف فيه هل هو جائز أم لا انظر مجموعنا ص ٢٣ و ١١٥ و ١٢٠ و ٢٥٥ تر ما يبطل كلام القرطبي المذكور في كلام القرطبي وغيره من العلماء وأيضا فإن النصوص سواء كانت متعلقة بالتوحيد أو الفقه أو غيرهما من مسائل الأصول عند كثير من العلماء ولا يجوز التقليد فيها ومسائل الفروع عندهم هي المسائل الاجتهادية التي لاتص فيها انظر مجموعنا ص ٢٥٤ وأما ترجيح القرطبي ما يخالف مشهور المذهب المالكي فكثير انظر على سبيل المثال لا الحصر تفسيره تر ترجيحه قراءة البسمة سرا في صلاة الفرض والجهل بالتأمين للإمام والمأموم ورفع اليدين عند الركوع والرفع منه والقبض في الفرض والنفل وقراءة الفاتحة للمأموم في الصلاة المفروضة الجهرية ودعاء الاستفتاح وتحية المسجد والإمام يخطب يوم الجمعة وعدم القضاء على من أفطر سهوا في صوم رمضان وغير ذلك ومن العجائب أن الآية التي ذكرها الكاتب ما فيها إلا الأمر باتباع ما أنزل الله وذم من خالفه فقد قال القرطبي المذكور في تفسيرها ما نصه قال علماؤنا وقوة الفاظ هذه الآية تعطى إبطال التقليد إلى أن قال التقليد ليس طريقا للعلم ولا موصلا له لافي الأصول ولا في الفروع وهو قول جمهور العقلاء والعلماء الخ وكلامه المذكور هو الموافق لظاهر الآية والكاتب استدلل بكلامه المخالف لظاهر الآية وكلام كثير من العلماء الذين استدلوا بالآية المذكورة على ذم التقليد والكلام المذكور يقال في كلام صاحب ضياء التأويل (٤) انظر مجموعنا ص ٦ و ٧ و ٢٥٠ و ١١١ و ١٩٨ و ١٩٩ و ١١٧ و ١١٥ و ٢٥٥ تر ما يبطل كلام صاحب ضياء التأويل المذكور في كلام صاحب ضياء التأويل المذكور وغيره من العلماء ومن العجائب جمع صاحب ضياء التأويل بين الأنبياء والعلماء مع تباعد ما بينهم من وجوه كثيرة منها أن الأنبياء ثبتت لهم العصمة بخلاف العلماء ومنها أن الأنبياء أمرنا باتباعهم مطلقا بخلاف العلماء فلا طاعة لهم إلا في طاعة الله ومنها أن العلماء يختلفون دائما فيجب حينئذ الرد إلى الكتاب والسنة فإنه لا دليل على تعيين أو تخصيص أحد منهم بالتقليد إلا من جهة ما يرجحه الدليل وأين دليل المقلدين على التخصص أو التعيين وأما مسائل الإجماع فقليلة وليس فيها أي إشكال (٥) وقوله يذمون إلى قوله من الكتاب والسنة من الكذب الواضح على المتبصرين المتبعين

ويطالبون بالغانها زاعمين أن لهم القدرة على الاجتهاد وأخذ الأحكام من الكتاب والسنة وهذا خطأ صريح بإجماع الأئمة ووسيلة إلى الجهل بالشرعية (٦) كما استراه إن شاء الله تعالى وقد أشرت لهذا المعنى في تأليفي وسيلة النجاة من فتن الحياة والممات فقلت فيه مشبها على بعض الفتن مانصه :

كذاك الاجتهاد من مقصر عجز عن حفظ نصوص الأخضري  
يذم الاقتدا بما قال خليل وهو من الجهل مريض وعليل  
لأنه حفظ ما في المختصر لكان (٧) عالما وفاز وانتصر

الى ان قال قال محمد حبيب الله بن مايا برحمهما الله : ولا يفهم مما نقلناه هنا عن الأئمة أن مثلنا يتعلق بطواهر الحديث فقط وينبذ اجتهاد الأئمة المجتهدين (٨)

مع كونهم عاباءنا في الدين الذين سبقونا بتحرير مقاصده والجمع بين متعارضه بتقييد مطلقاته وتخصيص عموماته وتبيين الراجح من أدلته عند تعارضها وما يعمل به من ذلك وما يترك لوقوفهم على ناسخه ومنسوخه ومطلقة ومقيدة ومجملة ومبينة مع معرفتهم لأقيسته بجامع العلل فيها مع إتقان مسالكها ومعرفة قوادحها الى غير ذلك من المباحث الأصولية التي امتاز المجتهد المطلق بتحقيقها عن مطلق المحدثين احرى الفقهاء القاصرين

فيتين علينا دوام التزامنا لمذهب الإمام المجتهد المطلق الذي هو أدري منا (٩) بمعرفة إعمال أدلة الشرع وأحفظ لها منا لأن الأصح عند الأصوليين صحة فرض التزام مذهب معين من مذاهب الأئمة الأربعة على كل قاصر مثلنا في هذا الزمن الذي عم فيه الجهل ورفع فيه العلم مع العمل فليتنبه العالم المحقق لما أبديناه من التحقيق فهو الحق إن شاء الله تعالى انتهى ملخصا منه

( ١٠ )

(٦) وقوله بإجماع الأئمة ووسيلة إلى الجهل بالشرعية من الباطل المفضوح ومن هم العلماء الذين أجمعوا فكيف يكون تعلم الكتاب والسنة من الجهل وتعلم كتب التقليد من العلم فإن عكس هذا الكلام هو الصحيح عند العلماء وقوله كذاك الاجتهاد إلى قوله الأخضري كلام غير صحيح فإن المتبعين لا يدعون الاجتهاد كما سيأتي وتعلم نصوص الكتاب والسنة ليس من الاجتهاد كما سيأتي أيضا وفهم مختصر من مختصرات الكتاب أو السنة أسهل على الجهال من فهم مختصر الأخضري أو غيره من مختصرات العلماء كما نص عليه الشعرائي وابن فودي وغيرهما انظر مجموعنا ص ٣ و ٤ و ١١٦ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٤٧ وقوله يذم الاقتدا بما قال خليل من الكذب الواضح على المتبعين وإنما يذمون تقديم نصه على نص الحديث إذا ظهر الحديث للمقلد وظهر له أيضا أن الحديث قد أخذ به بعض أهل مذهبه أو غيرهم من أهل المذاهب الأربعة فإن المتبعين يأمرهم بدراسة خليل أو غيره من كتب العلماء ولكن بعد تقديم تعلم ماتيسر من مختصرات الكتاب والسنة (٧) وقوله لكان عالما إلخ من الباطل الواضح فإن المقلد لا يسمى عند العلماء عالما بل يسمى عندهم جاهلا انظر الصفحات المتقدمة قريبا (٨) وقوله وينبذ إلخ من الكذب الواضح على المتبعين فإنهم اتبع للأئمة منكم لأنهم لا يفرقون بينهم إلا من جهة ما يرجحه الدليل وأنتم فرقتهم بينهم بغير دليل من كتاب أو سنة أو إجماع فكل الأئمة حرروا ورجحوا وكل واحد منهم أدري منا فاين دليلكم علي تعيين أو تخصيص بعضهم بالتقليد فإن قلتم إن فلانا معينا أعلم منهم قيل لكم فاين الدليل على أنه أعلم منهم وإذا سلمنا أنه أعلم منهم فاين الدليل على تقليد الأعم هذا فليعلم أتى متى أطلقت الدليل في كلامي فالمراد به الدليل الصريح من كتاب أو سنة أو إجماع فإن مسائل الخلاف لا يقبل فيها قول أي عالم إلا إذا كان معه دليل يؤيده وكونهم عاباءنا لا يلزم تقليدهم فلا بد من الدليل على ذلك من كتاب أو سنة أو إجماع والاحتجاج بتقليد الآباء بغير دليل مذموم كما هو معروف انظر مجموعنا ص ٢٦٦ و ١٥٠ و ٢٥٥ (٩) وقوله فتعين إلى قوله لأن الأصح إلخ كلام غير صحيح فإن التقليد مطلقا أو تعيين أو تخصيص أحد الأئمة به مسألة مختلف فيها وأيضا فتخصيص إمام واحد والتمذهب بمذهبه هل هو سنة أم لا فهل التمذهب موجود في القرون الثلاثة المفضلة أو هو من بدع القرن الرابع انظر مجموعنا ص ٩ و ١١٣ و ٢٥٥ و ١٢٠ و ٢١٠ و ١١٥ و ٢٥٢ و ٣٧ (١٠) وقوله فهو الحق إن شاء الله كلام غير صحيح وليس من الحق في شيء



( ١١ )

باختصار

ومما يوضح للعوام ان العمل بالفروع هو نفس العمل بالكتاب والسنة كون الفروع مأخوذة باجتهاد الأئمة المعترين واجتهادهم له أصل في الكتاب والسنة اما الكتاب فهو قوله تعالى ﴿ولوروده الى الرسول والى أولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾ كما نص عليه القرطبي وقوله تعالى ﴿فاعتبروا يا أولى الابصار﴾ كما نص عليه العلوي أما أصله من السنة فهو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لمعاذ بن جبل لما بعثه الى اليمن ﴿بم تقضي اذا عرض لك قضاء قال اقضي بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله قال اجتهد رأيي ولا اءلوا أي لا أقصر فضرب رسول الله صلى الله عليه صدره وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله﴾  
 ﴿أخرجه ابوداود في كتاب الأقضية باب اجتهد الرأي في القضاء انتهى

( ١٢ )

فالاجتهد في نظر المحققين رتبة في غاية السمو والارتفاع ومن المستحيل أن

تحاول الوصول إليه عصابة من المتخلفين الذين كان الجدال ولا يزال هو مبلغهم (١٣)

من العلم ومنتهى حظهم في الفهم وقد سولت لهم أنفسهم ان يجوزوا لأنفسهم

ولغيرهم الاستنباط من القرآن والأخذ بظاهر الآيات والأحاديث علما منهم

بأن ذلك أقرب وسيلة وأنجح حيلة لصيد عقول الجهال ونيل الشهرة والرياسة

لدى الأميين الذين لا يميزون بين السقيم والمستقيم لأنهم يقولون نحن نقول (١٤)

قال الله أو قال رسول الله وغيرنا يقول قال مالك وقال الشيخ الفلاني

(١١) وقوله العمل بالفروع هو نفس العمل بالكتاب والسنة الخ من الباطل الواضح فكان قائل هذا الكلام يعتقد العصمة في العلماء مع أن العلماء يقولون دائما فلا بد من عرض أقوال العلماء والأولياء على الكتاب والسنة فما قبلناه قبلناه وما خالفهما تركناه وقد قسم العلماء المذاهب إلى المسائل الاجتهادية التي لانص فيها والى ما يوافق النصوص والى ما يخالفها ومع ذلك فاهل المذاهب لا يتفقون على مخالفة الحديث انظر جميع ما ذكر في مجموعنا ص ٩٣ و ٩٩ و ١١٣ و ٢٥٥ و ١١٦ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١١١ و ١٩٨ و ١٩٩ و ١٤٤ و ٣٠٩ وليس في الأيتين المذكورتين ولا في الحديث الضعيف المذكور إلا اتباع نصوص الكتاب والسنة واتباعهما ليس خاصا بالمجتهد كما يدعيه بعض المقلدين بغير دليل من كتاب أو سنة أو إجماع ولا يكفي استدلال بعض العلماء بالأيتين المذكورتين أو بالحديث المذكور على ما ذكره الكاتب لأن ذلك الاستدلال غير مسلم عند كثير من المفسرين وشرح الحديث وغيرهم ولا بد أن يوافق الاستدلال ظاهر الآية أو الحديث وعمل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكلام شيخنا الكاتب متناقض هو ينفر المقلد من الاستدلال بالكتاب والسنة ثم يستدل بهما مع كونه مقلدا فإن قيل إنه اتبع بعض العلماء في ذلك الاستدلال قلنا فكذلك يفعل المتبصرون الذين ينكر عليهم كما هو معروف عنهم (١٢) وقوله فالاجتهاد الخ كلام غير صحيح فإن الاجتهاد لا يكون إلا فيما لانص فيه ولا يكون في اتباع النصوص بل هو فاسد مع النص كما نص عليه أهل الأصول وأيضا فإن المتبصرين لا يدعون الاجتهاد بل منهم من يحرمه فعلى تقدير أن يكون شيء من الاجتهاد في اتباع النصوص فإن المتبع يتبع المجتهد الذي أخذ بتلك النصوص سواء كان إمامه أو غير إمامه والمتبع أتبع للأئمة منكم لأنه لا يفرق بينهم إلا من جهة ما يرجحه الدليل وأنتم فرقتهم بينهم بغير دليل من كتاب أو سنة أو إجماع وأين الدليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع على اشتراط أن تكون شروط الاجتهاد في المتبع للنصوص أو في غيره من المجتهدين والمقلدون دائما يهددون بهذه الشروط انظر الكلام على الاجتهاد وما قيل في جميع ذلك في مجموعنا ص ١١١ و ٤٩ و ١٩٩ و ٢٥٣

(١٣) وقوله الذين كان الجدال إلى قوله والرياسة كلام باطل فيه كذب على المتبعين وفيه أيضا كلام على مافي القلوب الذي لا يعلمه إلا الله وفيه أيضا تصريح بأن الذين يرد عليهم جهال لا يعرفون إلا الجدال والكاتب نفسه يعترف دائما كما سمعته منه بأنه جاهل وإذا كان الأمر كذلك فكيف يرد الجاهل على الجاهل فالجهال لا ينبغي لهم إلا السكوت وعدم الكلام في مسائل العلم فكيف يقول الكاتب إن الجاهل يعرفون الجدال والمعروف أن الجاهل لا يعرف الجدال ولا غيره (١٤) وقوله لأنهم يقولون الخ كلام صحيح صح عن ابن عباس وأبي الدرداء وعبادة

- (١٥) ومن هنا انكروا التقليد بأئمة المذاهب وبالغوا في نقدهم والاعتراض عليهم وتراهم يتساءلون في ما بينهم كيف نترك الاياتالقرآنية والاحاديث النبوية ونقصد بالأئمة في اجتهادهم المحتمل للخطأ وكيف نترك قول الله ورسولهونا خذ بقول مالك أوبقول الشافعي أوبقول فلان وفلان
- (١٦) وقد أجابهم بعض المحققين في تلك التساؤلات بقوله: إن تقليد الأئمة في اجتهادهم ليس تركاً للأيات والاحاديث كما يزعمون بل هو عين التمسك (١٧) والأخذ بهما فإن القرآن الكريم ماوصل إلينا إلا بواسطتهم مع كونهم أعلم منا بنا سخره ومنسوخه ومطلقه ومقيدده ومجمله ومبينة ومتشابهة ومحكمة وأسباب نزوله ومعانيه وتأويلاته ولغاته وسائر علومه وتلقيهم ذلك عن التابعين المتلقين عن الصحابة الذين تلقوا مباشرة عن الشارع الأمين صلوات الله وسلامه عليه المعصوم من الخطأ والهفوات وكذلك الاحاديث ما وصلت إلينا إلا بواسطتهم مع كونهم أعلم ممن بعدهم بصحتها وحسنها وضعفها ومرفوعها ومرسلها ومتواترها وأحاديثها ومعزلها وغريبها وتأويلها وتاريخ المتقدم والمتأخر والناسخ والمنسوخ وأسبابها ولغاتها وسائر علومها مع تمام ضبطهم وتحريرهم لها وكمال إدراكهم وقوة ديانتهم (١٨) واعتنائهم وتفرغهم ونور بصائرهم ، وخلاصة القول فإن مدعي الاجتهاد من أبناء هذا العصر المنكرين لتقليد أئمة المذاهب قد لا يريدون من وراء هذه الدعوى إلا حب الظهور وقصد الشهرة بمقتضى قاعدة خالف تعرف أو يريدون بها تفريق وحدة المسلمين وإثارة الشكوك والخلافات بين صفوفهم سعياً وراء مصالحهم الشخصية وإلا فهم أعلم (١٩)

بن الصامت وغيرهم من العلماء انظر مجموعنا ص ١٤٤ إلى ١٤٦ فكيف ينكر مسلم مثل هذا الكلام وأين جواب المقلدين عن مثل هذا الكلام فكل ما أجاب به المقلدون عن هذا الكلام غير صحيح

(١٥) وقوله ومن هنا انكروا التقليد إلى قوله أوبقول فلان وفلان كذب واضح على المتبعين الذين هم أتبع للأئمة منكم ومن جملة الكذب قوله وبالغوا في نقدهم إلخ فإننا نفرق بين القول والقائل نقول في القول إنه ضعيف أو خطأ كما هو عادة العلماء قديماً وحديثاً ولا نطعن في القائل بل نقول إن له أجراً واحداً على اجتهاده الذي أخطأ فيه كما صحت به الأحاديث ونص عليه العلماء

(١٦) وقوله وقد أجابهم بعض المحققين إلى قوله بل هو عين التمسك إلخ كلام غير صحيح انظر الأرقام المتقدمة عند قوله العمل بالفروع هو نفس العمل بالكتاب والسنة والذي أجاب بهذا الجواب الواضح البطلان ليس بمحقق

(١٧) وقوله مع كونهم أعلم منا لاتزاع فيه والمتبصر أتبع لهم منكم كما تقدم

(١٨) وقوله فإن مدعي الاجتهاد إلى قوله مصالحهم الشخصية من الكذب الواضح على المتبعين انظر ماتقدم عند رقم (١٢) ورقم (١٣) ورقم (١٥) فالكلام المذكور عجيب جداً فإن مخالفة الناس ليس فيها إلا الذل والتضليل والتبذير كما هو معروف ومشاهد في التاريخ

(١٩) وقوله وإلا فهم أعلم إلى قوله أكابر العلماء كلام غير صحيح فإن المتبع للنصوص لا تشترط فيه شروط الاجتهاد انظر الأرقام المذكورة عند رقم (١٢) ومن العجيب أن المقلدين ينكرون الأهلية لأنفسهم ولغيرهم ثم تراهم يحاولون الرد على غيرهم والذي لا أهلية له كيف يرد على غيره

بأنفسهم قبل غيرهم بأنهم ليسوا من ذوي المكانة المعروفة في العلوم والهلوية  
لهم بالفتوى فضلا عن الاجتهاد الذي يقف دونه أكابر العلماء انتهى  
وقال الشيخ محمد باي رحمه الله تعالى وغيره من العلماء في كتابه السنن  
المبين: وقد انقطع الاجتهاد من قديم ومن ادعاء من بعض أكابر المتقدمين  
فإنما ادعى الاجتهاد المذهبي فقط انتهى

وأما اعتماد المسلمين في مواقيت عباداتهم على الآب غيرهم وهم في غنى  
عنها فقال فيه صاحب نصاب اهل السنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب الشهر هكذا وهكذا يعني مرة تسعة وعشرين  
ومرة ثلاثين رواه البخاري ومسلم وأبوداود والنسائي أي لا نعرف حساب  
النجوم وتسييرها فلم نكلف في تعريف مواقيت صومنا ولا عبادتنا ما نحتاج  
منه الى معرفة حساب ولا كتابة وإنما ربطت عبادتنا بأعلام واضحة وأمور  
ظاهرة لانه عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم  
فاقدروا له رواه الخمسة ولفظ الترمذي لا تصوموا قبل رمضان صوموا  
لرويته وأفطروا لرويته فإن حالت دونه غيبة فأكملوا ثلاثين يوما  
وللبخاري فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين وفي رواية فإن غم  
عليكم فصوموا ثلاثين يوما

فجملة هذه الأحاديث تدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكلف في  
معرفة مواقيت صومنا ولا عبادتنا ما نحتاج منه الى معرفة حساب  
ولا كتابة ولا كلندا وإنما علق عبادتنا بأعلام واضحة وأمور ظاهرة لانه

(٢٠) وقوله وقال الشيخ محمد باي الى قوله الاجتهاد المذهبي كلام غير صحيح انظر مجموعنا ص ٤٩ وانظر  
أيضا ص ٦٧ و٩٧ و١١٢ و١٨٥ الى ١٩٨ من كتاب الرد علي من أخذ الى الأرض للسيوطي ترفيه من كلام  
العلماء ما يبطل كلام الشيخ باي المذكور وأيضا فإن المتبعين لا يدعون الاجتهاد كما تقدم عند رقم (١٢)  
واتباع النصوص ليس من الاجتهاد كما تقدم أيضا فإن الاجتهاد أنواع وشروط الاجتهاد علي القول باشتراطها  
لا تشترط إلا في تخريج المناط الذي هو الاجتهاد القياسي وفي اشتراطها في هذا النوع تفصيل وخلاف طويل  
أعني فهل يجوز التقليد في مواد ذلك الاجتهاد ومقدماته أم لا فهل يشترط بلوغ النهاية في تلك الشروط أو  
يكتفي بالقدر اليسير منها فهل يجوز القياس في الشريعة أم لا انظر كتاب الموافقات وغيره من كتب الأصول هذا  
فليعلم أن الشيخ باي كان يأمر دائما بالاتباع ويرد علي المقلدين ويأمرهم بعدم التفريق بين المذاهب إلا من  
جهة ما يرجحه الدليل من كتاب أوسنة ويأمرهم أيضا بدراسة الكتاب والسنة ويجعل تعلمهما والعمل بهما هو  
الواجب علي الناس انظر كتابه السنن المبين الذي ذكرته ج ١ ص ٥ الى ٩ و ٨٠ و ١٥٥ و ٩٢ و ٢٥٦ و ١٨٢ ج ٢  
من المخطوط وانظر أيضا كلامه الكثير في مجموعنا ٣ و ٤ و ٤٧ و ٢٧٥ و ١١٦ و ١١٨ و ٣٥٤  
(٢١) وقوله وأما اعتماد المسلمين في مواقيت عباداتهم إلخ فلا نزاع فيه وإنما النزاع في عموم الرؤية أعني  
إذا حصلت الرؤية في بعض البلاد هل تعم جميع البلاد أم لا والراجح العموم انظر مجموعنا ص ٢٤١  
(٢٢) وقوله فجملة هذه الأحاديث إلخ كلام فيه تناقض المقلدين كما تقدم هم ينفرون المقلد من الاستدلال  
بالأحاديث ثم هم يستدلون بها مع كونهم مقلدين



ولم يبلغنا في جميع مابلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه هذا الشهر الذي نحن فيه يكمل والذي بعده ينقص والذي بعده يكمل والذي بعده ينقص أو يكمل

فانظروا الى مكائد اليهود والنصارى كيف أوقعوا بعض المسلمين الى دعوى علم الغيب الذي لم يقل به النبي صلى الله عليه وسلم هل يظن هؤلاء أنهم فاقوا النبي صلى الله عليه وسلم علما الذي ينزل عليه وحى من الله كل حين فصار بعض الناس يعتمدون بكلندا في صيام رمضان والافطار والعيدين وأوقات الصلاة بسبب مكر اليهود والنصارى والاعتماد بكلندا صلاة إجماعا كما قال (٢٣) النبي صلى الله عليه وسلم لكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وكل من عمل بكلندا كان من اصحاب هذه الآية ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا كوحى صار بعض المسلمين يجعلون كلندا في بيوتهم والمساجد إن الله وإن إليه راجعون لا يجوز لأحد أن يجعل هذه الضلالة في بيته لاسيما أن يعلقها في المساجد التي أهلها في النار ان لم يتوبوا فتوبوا الى الله جميعا أية المؤمنون لعلكم تفلحون انتهى

(٢٤) وأما مسألة مأخذ الأوراد وحقيقتها وما يتعلق بذلك فقد سنل عن ذلك شيخنا محمد باي رحمه الله تعالى فتكلم عليه الى ان قال: وقد قال شيخ شيوخنا الجد المختار بن احمد في كتابه الكوكب الوقاد في فضائل المشايخ وحقائق الأوراد مائنه: أما حقيقة الأوراد فإنها عقود وعهود أخذها الله على عباده بواسطة المشايخ فمن بجل المشايخ وحافظ على العقود ووفى بالعهود كان له خير

(٢٣) وقوله والاعتماد بكلند ضلالة إجماعا إلخ كلام غير صحيح على إطلاقه وخصوصا قوله أهلها في النار لأن كلند من الأشياء المحدثه بعد موت المتقدمين من العلماء ومن هم العلماء الذين أجمعوا وعلماء العصر قالوا إنه وسيلة من الوسائل إن كان وسيلة إلى محرم فحرام وإن كان وسيلة إلى مباح فمباح فكثير من علماء العصر قالوا لا يصح الاعتماد عليه في العبادات وهذا هو الراجح ومن العجائب استدلال بعض المقلدين بحديث (كل بدعة ضلالة) مع تحسينهم لبعض البدع والمقلدون يتناقضون في كثير من الأحيان

(٢٤) وقوله وأما مسألة مأخذ الأوراد إلى قوله في ترهات الضلال إلخ كلام غير صحيح فكيف نفس مسلم بكتابة مثل هذا الكلام وخصوصا قوله من لدن النبي صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا وأخذ الطريقة عن الشيخ ليس من العهد والنذر المعروفين في الشريعة ومن أراد أن يرى ذلك فليوازن بين أخذ الطريقة وبين العهود والنذور المعروفة في كتب الفقه وغيرها فإن أخذ الطريقة له شروط وتوابع وعلاقات معروفة بين المرید وبين الشيخ وفيه من الدعاوي شيء كثير وتلك الشروط منها المتفق عليه ومنها المختلف فيه ومن أهمها أنها لا تؤخذ إلا عن شيخ مخصوص له شروط معروفة عندهم فهل العقود والعهود والنذور كذلك أم لا وإذا سلمنا أن أخذ الطريقة من باب العهد والنذر فإن ذلك لا يكفي في وجوبها المدعي لأن الوفاء بالعهد مختلف فيه بين المذاهب هل هو من باب الواجبات أو هو من باب المستحبات المؤكدة وكذلك النذر مختلف فيه بين العلماء فهل يشترط فيه النطق بلفظ النذر أم لا فهل تشترط فيه أيضا نية النذر أم لا فهل تشترط له صيغة معينة كالله علي كذا وكذا أم لا وكذلك اختلفوا في نوع المستحبات التي تنتقل بالنذر إلى الوجوب ولهم في ذلك تفصيل واختلاف طويل وأيضا فقد نص العلماء على أن هناك مستحبات استحبابها الشارع بنصوص الكتاب والسنة وهناك مستحبات استحبابها العلماء والأولياء باجتهادهم فمستحبات العلماء في المرتبة دون مستحبات الشارع بكثير وكذلك واجبات الاجتهاد دون واجبات الشارع بكثير وإذا ثبت الخلاف في منصوصات الشارع فثبوته في اجتهادات العلماء والأولياء من باب آخري وأولي وأيضا فأخذ الطريقة على الكيفية المعروفة هل هو موجود في القرون الثلاثة المفضلة أو هو شيء محدث ويوجد فرق واضح بين العهد المحدث للمشايخ وبين العهد لله أولرسوله صلى الله عليه وسلم كما في قوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه الآية وغيرها

الدارين ومن تهاون بالمشائخ وفرط بالعقود والعهود كان ذلك خرقا لسفينة دينه قال الله تعالى يأيها الذين ءامنوا أوفوا بالعقود وقال سبحانه ومن المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا ليجزي الله الصديقين بصدقهم ولهذا المعنى كان صلى الله عليه وسلم إذا فعل فعلا من الخير أثبت عليه وذلك من علامة الخزم وتمام العزم

وهذه الآيات هن أصل الأوراد من لدن النبي صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا قال وأصل الأوراد البيعة الإسلامية التي أخذها النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه فكانوا يبايعونه على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكسل وقال صلى الله عليه وسلم من لم يمت تحت بيعة مات ميتة جاهلية كومن هذا الحديث استنبط مشائخ السلف قولهم من لا شيخ له فإن الشيطان شيخه وقولهم من لم يمت تحت بيعة شيخ مات في ترهات الضلال انتهى المراد من كلامه

وقال عبدالرحمن الملقب بمثطوا ابن عبدالقادر الملقب بمجبل في شرحه تسهيل الوصول الى الفية الأصول في الأولياء وطرقهم :والأولياء كلهم عدول في الشرع اختارهم الله عز وجل لدينه فمن دقق النظر علم أنه لا يخرج شيء من علوم أهل الله تعالى عن الشريعة وكيف تخرج علومهم عن الشريعة والشريعة هي وصلتهم الى الله عز وجل في كل لحظة، وأجمع القوم على أنه لا يصلح للتصديق طريق الله عز وجل إلا من تبجر في علوم الشريعة وعلم منظوقها ومفهومها وخاصها وعامها وناسخها

من الأدلة الكثيرة فينبغي أن يعلم أنه لا يوجد مسلم يتهاون بالمشائخ والرد على ما يخالف الشرع من أقوالهم ليس بتهاون فكل ما ذكره الشيخ ليس فيه أي دليل على ما ذكره واستدلالة بالآيات المذكورة أو بالأحاديث المذكورة لا يسلمه كثير من علماء التفسير وشرح الحديث وغيرهم واستدلال بعض العلماء بالآية أو بالحديث لا يكفي إلا إذا كان موافقا للظاهر الموافق مع عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولا توجد آية ولا حديث يقول اتبعوا طريقة عبد القادر أو غيره من المشائخ ولا يصح من جهة الأدلة إلا الشيخ التعظيم فأثبت غيره يحتاج إلى دليل صريح من كتاب أو سنة أو إجماع والأذكار الواردة في الأحاديث في الصباح والمساء وأدبار الصلوات أوفي غير ذلك تكفي عن جميع ما ذكر فهي أيضا أفضل من الوارد عن المشائخ كما نص عليه العلماء من الصوفية وغيرهم ومن العجائب استدلال بعض العلماء من المفسرين وغيرهم بعموم آيات العهود والعقود والنذور أو بعموم أحاديث البيعة أو بعموم جميع ما ورد في فضل الذكر وحلقه أو بعموم ما ورد في الترغيب فيه مع اعترافهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه لم يفعلوا تلك الأفعال أو الأقوال المستدل عليها فكانهم أحرص على الخير أو أفهم للشريعة من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كما قاله مالك وغيره وإذا قدر أن العالم أو الولي فهم من النصوص شيئا غفل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن فهمه فهل هذا الشيء في فعله ثواب أم لا فهل فهم هذا الولي أو العالم صحيح أم لا وإذا قدر أن فهم ذلك الولي أو العالم صحيح وأن الإنسان يثاب على فعل ما فهمه ذلك الولي أو العالم فلا بد أن يكون عدم فعل تلك الأفعال أو الأقوال هو الأفضل لأن الله اختار ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولا يختار لهم إلا الأفضل كما نص عليه العلماء وقال الشيخ أحمد زروق لباس الخرقه ومناولة السبحة وأخذ العهد والمصافحة والمشاكلة من علم الرواية إلا أن يقصد بها حال فتكون من أجله انتهى من كتابه قواعد التصوف ص ٨٢ وقال ابن أبي جمره ولأجل الخواطر الصالحة والفاصلة أخذ العارفون بها العهد على المبتدئين أن لا يخفوا عليهم كل خاطر يرد عليهم ليبينوا لهم تلك الخواطر فنقل الجهال من المدعين للطريق هذه الصيغة إلى صيغة البيعة وجعلوها من ضرورات الطريق لجهلهم باللفظ والمعنى انتهى من شرحه على مختصر البخاري ج ١ ص ٤٨ وقال السيوطي في الحاوي للفتاوي ج ١ ص ٢٥٣ وعهد مشايخ الصوفية ليس بلازم ولا أصل له انتهى

ومنسوخها وتبحر في لغة العرب حتى عرف مجازاتها واستعاراتها وغير ذلك، فكل صوفي فقيه ولا عكس،

وبالجملة فما أنكر أحوال الصوفية إلا من جهل حالهم ثم إن العبد إذا دخل طريق القوم وتبحر فيها أعطاه الله هناك قوة الاستنباط نظير الأحكام الظاهرة على حد سواء فيستنبط في الطريق واجبات ومندوبات وآداب ومحرمات ومكروهات وخلاف الأولى نظير ما فعله المجتهدون وليس إيجاب مجتهد باجتهاده شيئا لم تصرح الشريعة بوجوبه أولى من إيجاب ولي الله تعالى حكما في الطريق لم تصرح الشريعة بوجوبه كما صرح بذلك النياقي وغيره انتهى

وهذا جمعه الطالب عبدالله ابن عثمان رحمه الله تعالى في بطون الكتب وليس

(٢٦) له فيه إلا الجمع فقط



هذا وأملأه الشافعي بن محمد بن داود رحمهما الله على كتابته على الحاسوب محمود بن موسى بن محمد رحمه الله. وكان الفراغ من كتابته في ليلة الاثنين الخامس من شهر ربيع الأول سنة 1438 من هجرة سيد المرسلين صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه أجمعين

(٢٥) وقوله فما أنكر حال الصوفية إلخ كلام غير صحيح فإن الذين أنكروا ما أنكروا من حال الصوفية ليسوا بجهال بل بعضهم من أهل الصوفية أنفسهم وفي الحقيقة لا يوجد أحد ينكر من حال الصوفية أو من حال غيرهم من العلماء إلا ما خالف الشرع انظر الكلام على الطرق الصوفية في مجموعنا الرسائل ص ٥٣ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٧ و ٢٣٥ و ٣٠٩ و ٢٠٩ و ٢٢٣ و ٣٢٤ و ١٨٦

(٢٦) وقوله وليس له فيه إلا الجمع فقط كلام غير صحيح فإن الذين يرد عليهم يجمعون كلامهم في بطون الكتب كذلك وأظن أن الكاتب يريد بهذا الكلام التصريح كما سمعته منه أو الإشارة إلى أنه لا يقدر على الترجيح وليس له أي نظر بل يقلد وكل ذلك ليس بصحيح بل هو يرجح ويختار وكلامه من أوله إلى آخره ترجيح واختيار لبعض الأقوال فإن قلت إنه قد بلغ بعض المرجحين قبله قلنا فكذلك يفعل المتبعون الذين يرد عليهم بغيرنص من كتاب أوسنة أو إجماع فينبغي أن يعلم أن الترجيح أنواع فالكتب وأمثاله ينكرون بعض أنواع الترجيح ويدعون عدم القدرة عليه ويفعلون بعضها وأحيانا يتناقضون ويفعلون البعض الذي ينكرونه نسأل الله التوفيق انظر تفصيل أنواع الترجيح في مجموعنا ص ١٧ و ٢٩ و ٣٠ و ٢٥٣ و ٣٥٧ انتهى على يد كاتبه محمد عبد الله بن عبد المجيد سنة ١٤٣٨

وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم في سياق رده على المقلدين وهذا كله نفى للتقليد وإبطال له إلا أنهم قالوا إن هذا كله لغير العامة فاتهم لابد لهم من تقليد علمائهم لأنهم لا يتبينون موقع الحجة ولا يصلون لعدم الفهم إلى علم ذلك انتهى وقال السنوسي المحققون حملوا كلام ابن عبد البر المذكور على العامي المحض الذي لا يعرف معنى النص وهو المراد بوجوب العمل بالحديث لغير العامي وحمل عليه قوله تعالى فسألوا أهل الذكر الآية وهو المتبادر من عباراتهم التي يطول سردها إلا أن قول الحافظ ابن عبد البر لم يختلف العلماء في أن العامة عليها تقليد علمائهم وأنهم المرادون بقوله تعالى فسألوا أهل الذكر الآية إلخ فيه نظر من حيث حكاية الإجماع في الأمرين كما نبه عليه بعض المحققين أما الأول فقد نقل الأصفهاني في تفسيره إلى آخر كلامه الطويل إلى أن قال وأما الثاني فإن ابن جرير والبغوي وأكثر المفسرين على أن الأمور بالسؤال مشركو العرب في مقابلة إنكارهم نبوة محمد صلى الله عليه وسلم فأمرؤ أن يسألوا علماء أهل الكتاب عن الأنبياء الأولين هل كانوا من البشر أم لا إلى آخر كلامه انظر كتابيه إيقاظ الوسنان ص ٩٤ وبغية المقاصد ص ٩٥ وإيقاظ هم أولي الأبصار للفلاسي ص ٣٩ وانظر أيضا ص ١٩٦ و ٢٥١ و ١٢٣ و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢١٦ و ١٤٧ و ١٧٤ و ٢٧٤ و ٢٥٥ من هذا المجموع وكلام ابن عبد البر المذكور هل يحمل أيضا على العامي الذي نزلت به النازلة يريد أن يسأل عنها العالم الحي أو يحمل على العامي الذي

يريد الشروع في تعلم فرض عينه هل يدرس قول العالم المعين أو يدرس ما أمكنه من الكتاب والسنة حتى يطمح فرض عينه والظاهر من كلام ابن عبد البر أنه يريد من نزلت به النازلة لأنه قال بعد أن نكر أن الطالب يقدم أولاً دراسة ماتيسر من الكتاب ثم السنة ثم النحو ثم اختلاف العلماء واتفاقهم ما نص المراد منه فمن أراد الاقتصار على دراسة قول عالم واحد فليدرس أقواله وأدلته من الكتاب والسنة ثم ثم من اقتصر على دراسة أقواله دون دراسة أدلته انتهى انظر جامع بيان العلم ص ٢٠٤ إلى ٢٠٨ وكلام ابن عبد البر المذكور ليس فيه دليل للمقلدين على كل تقدير لأنه مافرق بين العلماء ونص أيضاً على أن الناس لهم عامة وعلماء والمقلدون فرقوا بين العلماء بغير دليل وحكموا بغير دليل بأن الناس في زمانهم كلهم من العامة الجهال ومن المعطوم بالأدلة العقلية والعقلية أن الناس سواء كانوا عامة أو علماء متفاوتون وكلام ابن عبد البر المذكور قد رد عليه السنوسي وغيره على كل تقدير سواء حمل على العامي الذي لا يعرف معنى النص أو على غيره من المقلدين وابن عبد البر نفسه قد رد على كلامه المذكور في مواضع كثيرة من جامع بيان العلم انظر الصفحات المذكورة قريباً تر كلامه وكلام غيره انتهى